مجلة (لغة – كلام) تصدرعن مخبراللغة والتواصل- جامعة غليزان / الجزائر
ISSN : 2437-0746 / EISSN: 2600-6308
رقم الإيداع: 2015 - 3412
مصنفة ج : قرار1432 بتاريخ 2019/08/13
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/176
المجلد 10/ العدد: 03- جوان (2024)

تاريخ الاستلام: 2024/05/17 تاريخ القبول: 2024/06/10 تاريخ النشر: 2024/06/30

فرانسوا ريكاناتي
من الوضعية المنطقية إلى فلسفة اللغة العادية: ميلاد التداوليات
(ترجمة)

مختارزواوي
mokh_zouaoui@yahoo.fr
جامعة جيلالي اليابس لسيدي بلعباس - الجزائر

From Logical Positivism to Ordinary Philosophy of Language: The Birth of Pragmatics
By François Récanati

Mokhtar Zouaoui
mokh_zouaoui@yahoo.fr
Université Djillali Liabès de Sidi-bel-Abbès - Algeria

مُلخّص البحث

إنّ مقال فرانسوا ريكاناتي الذي ذيّلت به الترجمة الفرنسية لكتاب جون أوستين «كيف تُنجز الأشياء بالكلمات»[1] الصادرة عام 1970، واحد من البحوث التي وضعت للتأريخ لنشأة التداوليات. ويعدّ ريكاناتي واحدا من فلاسفة اللغة الفرنسيين الذين أسهموا إسهاما مشهودا له في حقول التداوليات وفلسفة اللغة وفلسفة الذهن، وله في هذا الشأن مؤلّفات عديدة، وتجاوزت مقالاته المائة، أغلبها كتبها باللسان الإنجليزي، وما تزال مؤلّفاتها الأولى، لاسيما كتاب «الشفافية والتلفّظ. مدخل إلى التداوليات»[1] الصادر عام 1979، وكتاب «الملفوظات الأدائية»[1] الصادر عام 1981، مقدّمات جيّدة للتداوليات. ولئن كان مقاله الذي ننقل ههنا إلى اللسان العربي واحدا من البحوث التي وضعت للتأريخ لنشأة التداوليات، فإنّ مسألة ميلاد التداوليات باتت إحدى أهم المسائل التي أصبحت تعنى بها أدبياتها منذ تسعينيات القرن الماضي، ولم تكن المساعي من قَبل موّجهة للبحث في هذه المسألة بالنظر إلى تاريخ التداوليات الحديث الذي لم يكن قد تجاوز - آنذاك - أربعة عقود من الزمن، ولم يكن المؤرّخ لِيحظى - حينئذ - بالبعد الزماني الكافي من أجل تقويم كلّ التحوّلات التي توالت على هذه المادة الفتيّة، إذ ما فتئت التداوليات تتّخذ، بعد نشر المحاضرات التي كان أوستن ألقاها عام 1955 بجامعة هارفارد، مسارات متعدّدة بالنظر إلى كثرة المظاهر اللسانيّة المتّصلة باستعمال الأفراد المتكلّمين لألسنتهم وتنوّعها، وبالنظر أيضا إلى انتقال الدرس التداولي من فلسفة اللغة إلى اللسانيات والمواد العلمية الفرعية الناشئة عن تلاقي اللسانيات بعدد من العلوم الإنسانية والاجتماعية. ولأجل أهمية هذا المقال في التأريخ لميلاد التداوليات عمدنا إلى نقله إلى اللسان العربي.

الكلمات المفتاحية: جون أوستين، التداوليات، الأفعال الكلامية، المؤسّسات الاجتماعية، المنطق، فلسفة اللغة.

RÉSUMÉ:

François Recanati's essay that accompanied the 1970 French translation of John Austin's *How To Do Things with Words* is one of the papers that chronicle the emergence of pragmatics. Recanati is one of the French philosophers of language who has made a remarkable contribution to the fields of pragmatics, philosophy of language and philosophy of mind. He is the author of over one hundred articles, most of them in English, and his first books, notably *La transparence et l'énonciation*, an introduction to Pragmatics, published in 1979, and *Les énoncés performatifs*, published in 1981, are still good introductions to pragmatics. While his article, which we are translating here into Arabic, was one of the first papers to chronicle the emergence of pragmatics, the question of the birth of pragmatics has become one of the most important issues in the literature since the 1990s. No attempt had previously been made to explore this question, since the recent history of pragmatics was only four decades old at the time, and the historian would not have had the opportunity to do so at that time. After the publication of Austin's lectures at Harvard University in 1955, pragmatics took many paths, pragmatics took many paths, due to the many and varied linguistic phenomena associated with the use of tongues by individual speakers, as well as the transition of pragmatic studies from philosophy of language to linguistics and the sub-disciplines that emerged from the convergence of linguistics with a number of humanities and social sciences. Because of the importance of this article in chronicling the birth of pragmatics, we have translated it into Arabic.

Keywords: John Austin, Pragmatics, speech Acts, Social Institutions, Logic, Philosophy of Language.

1.مقدمة:

لقد كان أوستين فيلسوفا تحليليا، وإنّ الفلسفة التحليلية تولي - كما هو معلوم - عناية خاصّة باللغة: فقد عرّف ميكائيل ديمي الفلسفة التحليلية بالقول إنّ فلسفة اللغة تضطلع فيها بالدور المؤسّس الذي اضطلعت به نظريّة المعرفة في الفلسفة التقليدية[1]، وإنّني لن أعنى ههنا بمناقشة هذا الرأي ولن أسعى إلى تفسير الحظوة التي باتت تحظى بها المسائل اللغوية في الفلسفة التحليلية[2]، إنّما أريد أن يقتصر حديثي على الإسهام الرئيس لجون أوستين في فلسفة اللغة، مقارنة بالفلسفة التحليلية السابقة، وأعني به نظريّته لأفعال الكلام التي عرضها في كتابه «كيف تُنجز الأشياء بالكلمات»[3]. إنّ العناية التي ما انفكّت الفلسفة التحليلية توليها للغة كانت لزمن طويل متّصلة اتّصالا وثيقا بعنايتها بالمنطق، وإنّ المنطق الرياضي والفلسفة التحليلية كانا منذ البداية متلازمين، فقد كان الفيلسوفان الرياضيان فريج وراسل، وهما رائدي المنطق الرياضي، من مؤسّسي الفلسفة التحليلية، ونال المنطق المنزلة الأساسية ضمن ما أدعوه بـ«التحليل الأوّل»، أي المرحلة من الفلسفة التحليلية التي تنتهي بالحرب العالمية الثانية، ويكفي - للاقتناع بذلك - النظر في بعض المقالات المنشورة في مجلاّت ذلك العصر، أو تصفّح آثار رودلف كرناب، أحد أبرز وجوه التحليل القديم. وما يزال المنطق يضطلع، في أيامنا هذه، بدور محوري في الفلسفة التحليلية، وإنّ كثيرا من الفلاسفة المعاصرين البارزين ككوين وكريبك وبوتنام - مثلا - مناطقة أيضا. لكنّ الارتباط الوثيق بين المنطق الرياضي والفلسفة التحليلية انفكّ بعض الشيء، بعد الحرب العالمية الثانية، ببروز نمط جديد من الفلسفة التحليلية وكان أوستين، «فيلسوف اللغة العادية»، أحد مُمثّليْه البارزيْن (الآخر كان فتجنشتاين). وكان اهتمام فلاسفة اللغة قد انتقل - خلال هذه الفترة - من المنطق إلى الألسن الطبيعية، وإنّي إذ أروم الحديث ههنا عن انتقال هذا الاهتمام، أريد أن أفسّر - قبل ذلك - لماذا ظلّت «فلسفة اللغة» - لعهد طويل - مطابقة لـ«فلسفة المنطق».

2.فلسفة اللغة والمنطق

لقد كان يُنظر، خلال مرحلة التحليل الأوّل، إلى الأنساق المنطقية - كالنسق الاستنباطي النصف-صوري المعروض في كتاب «المبادئ الرياضية» لراسل ووايتهيد مثلا - على أنّها لغات لها مفرداتها الخاصّة وقواعدها التركيبية التي تكفل لها حسن تكوين عباراتها المركبّة وقضاياها، وباتت لغات المنطق الاصطناعية، ذات البنية الشفافة والواضحة، الموضوع المفضّل لفلسفة اللغة، فكان الفلاسفة إذا ما أرادوا دراسة مسألة فلسفية ما، كمسألة بنية القضايا، عمدوا إلى النسق المعروض في هذا الكتاب واستخلصوا منه ما يصدق على «اللغة» عموما. وكانت الفكرة الرئيسة تتلخّص عندهم في القول إنّ اللغات، سواء الألسن الطبيعية أو اللغات الاصطناعية المبتكرة من قبل المناطقة، تعدّ كلّها تمثيلا أو تحقيقا، بل تجسيدا لشيء واحد هو «اللغة»، وبات الفلاسفة آنذاك مقتنعين بأنّ دراستهم للغات

المنطق الاصطناعية إنّما هي دراسةٌ للغة، وأنّ اللغات المنطقية تلك هي المنفذ المباشر إليها، خلافا للألسن الطبيعية (أي لغة التخاطب اليومي) التي يعتريها الغموض والتعقيد، فمظاهرها مضلّلة وبنيتها لا تتجلّى بكلّ وضوح. وخلاصة القول لديهم إنّ اللغة العادية لا تتميّز عن لغات المنطق الاصطناعية إلاّ بالنقائص التي تعتريها. لكنّ فكرة «اللغة» الوحيدة، الكامنة خلف تجلّياتها المتنوّعة، لم تعمّر - في واقع الأمر - طويلا[4]، إذ سرعان ما باتت فكرة التعدّد الحقيقي للغات الممكنة حقيقة ملموسة عند المناطقة الذين عاينوا اختلاف الأنساق المنطقية، وراح الموقف السلبي إزاء اللغة العادية يفقد جزءا من علّة وجوده. لكنّ الموقف السلبي هذا لم يختف تماما - أو بالأحرى لم يقارَع - إلاّ بمجيء «فلسفة اللغة العادية».

ولقد اتّخذ «فلاسفة اللغة العادية» إزاء الألسن الطبيعية موقفا إيجابيا واجتهدوا في وصف عملها عوض نقدها استئناسا باللغات الاصطناعية التي ظلّت نموذجا لكل لغة، وباتوا يتحدّثون عن «منطق خاص» باللغة العادية في مقابل منطق كتاب المبادئ الرياضية. وقد عجّت المجلاّت الفلسفية خلال خمسينيات القرن الماضي بالنقاشات والمجادلات بين أنصار «المنطق»، الذين انتهجوا سلوكا إصلاحيا إزاء اللغة العادية، وأنصار هذه الأخيرة الذين حاولوا وصفها دون اختزالها في نموذج قبلي. ولقد آل هذا السجال إلى نهايته، إذ اتّخذ الشكلانيون، بتأثير من فلاسفة اللغة العادية، موقفا إيجابيا إزاء الألسن الطبيعية، فراحوا يصوغون، مستلهمين أعمال فلاسفة اللغة العادية الواصفة، لغات منطقية تشبه أكثر فأكثر الألسن الطبيعية، وراح استعمال الطرائق الصورية المنبثقة عن المنطق الرياضي يبتعد عن الموقف الإصلاحي إزاء اللغة العادية، واستفادت اللسانيات المعاصرة أيّما استفادة من هذه الطرائق مثلما استفادت من أبحاث فلاسفة اللغة العادية.

إنّ التداوليات هي المجال الذي كان فيه لبحوث فلاسفة اللغة العادية التأثير الأقوى في اللسانيات المعاصرة[5]، وإنّ علّة هذا التأثير تكمن في توكيد هؤلاء على كلّ ما يميّز الألسن الطبيعة عن التصوّر الذي روّج له كتاب المبادئ الرياضية عن مفهوم «اللغة»، وإنّ أهمية البعد التداولي للغة العادية هو الفارق الأساس بين الاثنين.

تعدّ الجمل، في عرف فلاسفة التحليل القديم، تمثيلا لأوضاع الأشياء، فتكون جملا صادقة إذا ما كانت الأوضاع حقيقيّة وتكون كاذبة إذا ما انتفت حقيقة تلك الأوضاع. ولقد اعترض فلاسفة اللغة العادية على هذا التصوّر، بأن الجمل، بوصفها كيانات نحوية، ليست هي التي تمثّل أوضاع الأشياء التي قد تكون صادقة أو كاذبة، بل إن الجمل تستعمل، في سياق معلوم، من أجل قول أشياء صادقة أو كاذبة، ويجب التمييز والحال هذه بين الجملة بوصفة وحدة نحوية والملفوظ الذي تحقّقه هذه الجملة، وإنّ الملفوظ المحدّد سياقيا - وليست الجملة - هو الذي يضطلع بدور في تحديد أوضاع الأشياء الممثَّلة. ولما كانت الإحالة بالعناصر الإشارية، التي تسهم في تحديد أوضاع الأشياء الممثَّلة، إحالة مرتبطة بسياق التلفظ، فإنّ الجملة لا تُمثّل في ذاتها وضعا لأشياء دون قيد، فلا تفعل ذلك إلاّ في سياق معلوم[6]. إنّ

الملمح الإشاري هو أحد الأشياء التي تميّز الألسن الطبيعية عن اللغة الاصطناعية التي انطوى عليها كتاب «المبادئ الرياضية»، وتلزم التفريق بين الجملة والملفوظ الذي ينشأ عن استعمالها الخطابي[7]. ومن ههنا يتمّ الإقرار بالبعد التداولي، إذ إنّ الجمل أدوات تستعمل في الخطاب من أجل تمثيل أوضاع الأشياء وإقرار أشياء قد تكون صادقة أو كاذبة.

ولقد أكّد فلاسفة اللغة العادية، بالتوازي مع التنظير لهذه الإشارية، على تنوّع الاستعمالات الخطابية للجمل، فهناك في اللغة العادية من الملفوظات ما هو تقريري، وما هو أمر، وما هو سؤال، وإنّ مختلف الوظائف التي يمكن أن تضطلع بها الملفوظات وظائف محددة بشكل صوري ضمن جمل اللغة العادية: فهناك ملفوظات آمرة، وملفوظات خبرية، وملفوظات استفهامية، وغيرها من الملفوظات التي لا نجد لها ذكرا في «اللغة» التي دافع عنها كتاب المبادئ الرياضية حيث الملفوظات كلّها (بصرف النظر عن التعريفات) ملفوظات تقريرية. وعندما لا تكون ثمة إلاّ وظيفة واحدة وتكون الجمل كلّها تقريرية، فإنّ التميّز بين الجملة واستعمالها من أجل تقرير شيء ما يختفي، فتبدو الجملة واستعمالها وكأنّهما ممتزجان لا يقبلان الفصل، وليس غريبا إذن أن يتغاضى التحليل القديم عن التميّز بين الجملة والتقرير.

إنّ فكرة وجود جملة من الأفعال التي يمكن إنجازها باستعمال اللغة ليست فكرة جديدة، فهي موجودة عند أرسطو مثلا، وجرى تطويرها لفترة طويلة، قبل أوستين وفلسفة اللغة العادية، من قبل عدد من الكتاب ككارل بوهلير في ألمانيا، وآلان غاردينار بإنجلترا، وكان كلاهما مدركا غاية الإدراك للمظاهر التداولية للغة[8]. لكن المقاربة التداولية هذه لم تجد صيغتها الكلاسيكية إلاّ في نظرية أفعال الكلام لأوستين الذي يبدو أنه لم يقرأ لا لبوهلير ولا لغردينار، بل إنّ التأثير الوحيد الذي قاد فلاسفة اللغة العادية إلى إبراز المظاهر التداولية للغة هو تأثير التحليليّين القدامى السلبي الذين أنتجوا - لفرط إعراضهم عن هذه المظاهر - ردة فعل تنحو الاتّجاه المعاكس، بل حدّدوا - حتى نكون أثر دقّة - بإعراضهم هذا ما بات ميدانا لتحريّات فلاسفة اللغة العادية، فأوستين يعد إذن (تقريبا) الوريث المباشر للوضعيّين المناطقة الذين عارضهم، وهذا الذي سأحاول تبيناه الآن.

3.أوستين والوضعيّون المناطقة

كان فلاسفة التحليل القديم مؤمنون بأنّ الجمل، في الألسن الطبيعية، التي ليست لا صادقة ولا خاطئة إنّما هي جملة بها خلل، وإنّ الإشارية باتت لديهم أولى العلل التي تفضي إلى استحالة تعيّن الجملة والتقرير الصادق أو الكاذب؛ فالجملة الإشارية لا تعبّر عن «فكرة» مكتملة، وهي إذن ليست صادقة أو كاذبة إلاّ نسبة إلى سياق معلوم. ولا ريب أن تصبح الإشارية، حسب فريج مثلا، عيبا مثلها كمثل اللبس، وإنّ الجمل في اللغة العادية ليست، نتيجة هذا العيب، جملا حقيقية بالمعنى المنطقي. لكن الإشارية ليست الشيء الوحيد، في الألسن الطبيعية، الذي يعيق تحديد الجملة نحويا ومنطقيا، أي تحديد ما إذا

كان التقرير صادقا أو كاذبا: فالألسن الطبيعية تحتمل ما أسماه فلاسفة التحليل القديم باللامعنى. بيد إنّ الإقرار بشرعية اللامعنى سوف يتحقّق رويدا رويدا، كما سوف نراه، في الفلسفة التحليلية، وتعدّ فلسفة اللغة العادية بتوكيدها على البعد التداولي للغة وضرورة التميّز بين الجملة والملفوظ امتدادا لهذه الحركة التدريجية لإقرار تلك الشرعية.

إنّ الجملة «العدد 3 أزرق» جملة سليمة من الناحية التركيبية، لكنّها جملة تفتقد إلى معنى: فهي لا تمثّل أيّ وضع للأشياء يكون وضعا صادقا أو كاذبا، ويعدّ إنتاج مثل هذه الجمل الخالية من المعنى عيبا في الألسن الطبيعية، فملفوظات هيجل، وبرادلي وهيدجر «الميتافيزيقية» تعدّ في نظر الوضعيّين الجدد مثالا على اللامعنى الذي أصبح ممكنا لكون تركيبيات الألسن الطبيعية ليست «تركيبيات منطقية»، في حين إنّ اللسان المثالي «يُسكت لسان الجهّال»، بتعبير ليبنز: فهو يسقِط عن الملفوظات غير المقبولة منطقيا صفة النحوية.

صحيح أنّه يمكننا التشكيك، كما فعل جيرولد كاتز[9]، في صحّة القياس بين الملفوظات الميتافيزيقية والجمل المنزاحة دلاليا من النمط «العدد 3 أزرق»، إلاّ أنّ الألسن الطبيعية تحتوي على جمل أخرى لا هي صادقة ولا هي كاذبة، وإذ يعتقد الوضعيّون المناطقة بخلوّها من المعنى فإنّها ليست كذلك مقارنة بالجملة «العدد 3 أزرق». إنّ الجملة: «الملفوظ الذي ورد في السطر الخامس من الصفحة الثانية من كتاب المنطق لكورنيلار ملفوظ خاطئ» جملة غير إشارية لكّنها لا تفتقد إلى المعنى: إذ لا يخفى عنّا نمط التقرير الصادق أو الكاذب الذي يمكن إنجازه بهذه الجملة. وإذ ليس من اليسير علينا تصوّر الظروف التي يمكن أن تكون فيها الجملة «العدد 3 أزرق» جملة صادقة (أو كاذبة)، فإنّنا نعلم أنّ الجملة المذكورة آنفا صادقة إذا وفقط إذا ورد ملفوظٌ كاذب في السطر الخامس من الصفحة الثانية من الكتاب: أي أنّنا نعلم كيفيّة التحقّق من هذه الجملة. بيد إنّ هذه الجملة على الرغم من أنّها وردت ضمن سياق معلوم، أي في السطر الخامس من الصفحة الثانية من كتاب المنطق لكورنيلار، إلاّ أنها تنشئ «مفارقة الكاذب» وليست لا صادقة ولا كاذبة: فهي لا تُمكّن، في هذا السياق، من إنجاز تقرير حقيقي، ولا تعبّر عن أي فكرة. لكنّ القول ههنا إنّ الجملة، بوصفها جملة، ليس لها معنى قول ينشأ عنه إشكالٌ، إذ إنّ نفس الجملة يمكن استخدامها من أجل إنجاز تقرير صادق أو كاذب، أي أن الجملة لها معنى إلا أن الملفوظ من هذه الجملة، ضمن هذا السياق، لا ينطوي على «معنى معرفي»، أو مضمون إعلامي، وكلاهما يُحدّد استنادا إلى القول إنّ الجمل التقريرية هي الجمل الوحيدة التي لها معنى معرفي أو مضمون إعلامي.

إنّ الجمل المنزاحة دلاليا كالجملة «العدد 3 أزرق» لا تمتلك معنى معرفيا، والأمر شبيه بملفوظ الكاذب على الرغم من أنّ الجملة التي تفضي إلى المفارقة ليست، بوصفها جملة، منزاحة دلاليا، وإنّنا ههنا إزاء نمطين مختلفين من «اللامعنى»، أحدهما يقع على مستوى الجملة-النمط ويقع الآخر على مستوى التوارد، أي على مستوى الملفوظ[10]. لكنّ ثمّة نمطا ثالثا من الجمل، في الألسن الطبيعية، التي

ليست لا بالصادقة ولا بالكاذبة وليس لها من ثم معنى معرفيا: إنّها الجمل التي تعبّر عن الأمر، والتمنّي والاستفهام وغيرها، إلاّ أنّه من الصعب الحديث بشأنها عن «اللامعنى» لأنّ ذلك يقتضي افتراض نوع من الخلل في الجمل غير الخبرية الشبيه بالخلل الذي يطال الجمل المنزاحة دلاليا أو الملفوظات التي تنشأ عنها المفارقة المنطقية. بيد إنّ الجمل غير الخبرية لا تبرز أي عيب من هذا النوع، فافتقادها إلى معنى معرفي لا يعد في شأنها عيبا لأنّها، عكس ملفوظات الميتافيزيقيين، لا تدعّي اكتساب معنى معرفي؛ فملفوظات الأمر مثلا لها معنى «أداتي» أو تداولي ولا تصبو إلى أكثر من ذلك، ولا يتعلّق الأمر باللامعنى بل بنمط آخر من المعنى.

إنّ الصنف السالب للامعنى يُخلي، كما نرى، مكانه لصنف موجب، صنفُ مظاهر اللغة التداولية المقابلة لمظاهرها المعرفية. وتجسّدت هذه الإيجابية بصورة جليّة في كتاب شارل أوغدن وإغور رتشاردز المشهور، «معنى المعنى» (1923)، لعناية المؤلفيّن بالخطاب الشعري الذي لا يُمكن تقيّيمه باستعمال القوانين الخاصة بالخطاب العلمي أو المعرفي عموما، فوظيفة الملفوظات الشعرية - استنادا إليهما - وظيفة انفعالية: وهي ملفوظات تعبّر عن مشاعر ومواقف[11]، ودلالتها ليست - مثلما سيؤكد عليه شارل مريس لاحقا - دلالية، بل تداولية. ولا تُمثل هذه الملفوظات أوضاع أشياء، بل تستعمل للتعبير عن المشاعر والتأثير في الآخرين. وأمّا الملفوظات الميتافيزيقية فإنّها ملفوظات شعرية متخفّية، فهي تدّعي امتلاك معنى معرفيا بينما وظيفتها انفعالية محضة مثل وظيفة الملفوظات الشعرية.

ولقد لجأ أوغدن ورتشاردز في كتابهما إلى التمييز بين وظيفتي اللغة، المعرفية والعاطفية، من أجل تحديد وضع الملفوظات الأخلاقية[12]، وقد أصبح لنظرية الأخلاق العاطفية فيما بعد نجاحا كبيرا[13]. إنّ هذه النظرية، التي تعزي إلى الملفوظات الأخلاقية وظيفة عاطفية غير معرفية، تُمكّن من النأي عن الخيار القائم بين النزعة الطبيعية والنزعة الحدسية الأخلاقية، باتّخاذ موقف ثالث لا تعيّن بموجبه العبارات الأخلاقية مثل «الخير» لا خصائص «طبيعية» ولا خصائص أخلاقية فريدة لا يمكن تحليلها. وإنّ القول، وفق هذه النظرية، إنّ شيئا ما في خير لا يعني إسناد خاصيّة لهذا الشيء، بل التعبير عن موقف مستحسِن له. وللنظريّة العاطفية في علم الأخلاق منافع أخرى؛ فهي تُمكّن من الانتصار للأطروحة الوضعية الجديدة التي مفادها أنّ كلّ حكم يمكن التحقق منه تجريبيا عن طريق المثال النقيض والظاهر للملفوظات الأخلاقية، بما أنّ هذه الأخيرة لم تعد أحكاما حقيقيّة وتتّخذ وضع عبارات التعجّب. ولهذه النظرية - بعد ذلك - الصيت الكبير لانخراطها مباشرة ضمن المقابلة التي أقامها هيوم بين الواقعة والقيمة. ويستعيد الميدان اللامعرفي، مع النظرية العاطفية للأخلاق، منزلته التي فقدها عندما كان يكتفى بالنظر إليه بوصفه مجرّد مكانا تطرح فيه ملفوظات الميتافيزيقيّين المفتقدة إلى المعنى، ونحن ههنا إزاء الانتقال من اهتمامات الوضعية المنطقية إلى اهتمامات فلسفة اللغة العادية.

إنّ هذا لهو السياق الذي يجب أن توضع فيه نظريّة أوستين الأدائية، فالملفوظات الأدائية صنف آخر من الملفوظات اللامعرفية المشروعة؛ بيد إنّ وظيفة الملفوظات الأدائية ليست عاطفية (تتمثّل في التعبير عن المشاعر أو المواقف النفسية أو إثارتها)، بل هي وظيفة اجتماعية. وإنّ هذه الملفوظات تُمكِّن من إنجاز أفعال «مؤسّساتية» - في اصطلاح سيرل[14] - أي أنّها أفعال لا وجود لها إلاّ نسبة إلى مؤسّسة إنسانية. إنّ استبدال محلّ الشاه بمحلّ الرخّ في لعبة الشطرنج، أو إحراز هدف في لعبة كرة القدم، أو التزوج، أو الحكم على شخص ما بثلاثة سنين مع وقف التنفيذ، هي كلّها أفعال مؤسّساتية، لا يمكن وصفها دون الإحالة إلى مواضعة إنسانية لأنّها أساسا أفعال متواضع عليها. وإذا ما أبنا إلى الأفعال الأدائية، قلنا إنّ بعض الصيغ الفعلية ترتبط مواضعةً بإنجاز مثل هذه الأفعال، ولتزويج فرد ما أو تسميته يجب التلفظ ببعض الصيغ، وبما أنّ هذه الصيغ اعتباطية متواضع عليها فإنّ معناها لا يهمّ كثيرا، إلا أنّ الصيغة المتواضع عليها - التي يراد منها إنجاز فعل مؤسّساتي معيّن - كثيرا ما تكون تعني حرفيا الفعل المراد إنجازه؛ ففي الوقت الذي تُمكن فيه الصيغة من إنجاز الفعل، استنادا إلى المواضعة، تبين عن الفعل المنجز بالتصريح به. وعلى هذا النحو، ينجز فعل التسمية بالتلفظ بالفعل «سمّيتك»، وما إلى ذلك، وإنّ ميزة الانعكاسية هذه تميّز الأفعال الأدائية بالمعنى الحصري عن بعض الصيغ الأخرى المتواضع عليها، المنجِزة لبعض الأفعال الاجتماعية، فنحن نعتذر عن طريق المواضعة بالقول: «أنا متأسّف»، لكن الصيغة لا تشير إلى الفعل الذي تنجزه، ولذلك فهي ليست فعلا أدائيا حقيقيا، عكس الملفوظ «أعتذر» الذي لا يقتصر في كونه صيغة متواضع عليها تصلح للاعتذار - حتى وإن استنكر المحافظون استعمالها - بل أكثر من ذلك إنّه ملفوظ يتضمّن صراحةً الفعل الذي ينجزه. (ولقد قبل أوستين - فيما بعد - بتوسيع عبارة «الأدائي» لتشمل - كما سنراه لاحقا - الملفوظات التي ليست انعكاسية ولا تسمّي الأفعال التي تنجزها، فاصطلح على تسمية الملفوظات الانعكاسية، مثل «أعتذر»، ملفوظات «أدائية صريحة».

إنّ المسألة التي عُني بها أوستين، بخصوص الملفوظات الأدائية، كانت تتمثّل في كونها إنجازا لفعل يتعدّى فعل القول، وهي الخاصيّة التي تفتقد إليها الملفوظات التي تكتفي بوصف الوقائع فتكون صادقة أو كاذبة، فلماذا، والحال كذلك، مال أوستين إلى تفضيل الملفوظات التي لا تقتصر على إنجاز، عن طريق المواضعة، الأفعال المؤسّساتية، وتكتسي ميزة الانعكاسية؟ ولماذا فضّل في بداية بحوثه إدراج الملفوظات من مثل «أعتذر» ضمن الأفعال الأدائية واستثنى منها الملفوظات من مثل «أنا متأسف»؟ أعتقد أنّ أحد الأسباب التي دعت أوستين إلى تفضيل الملفوظات «الانعكاسية» تتمثل في القول إنّ الملفوظ «أنا متأس» يفيد مواضعة في إنجاز فعل اجتماعي، لكن الملفوظ هذا يصف كذلك واقعة ما (كون المتكلّم يتأسّف) ولهذا فقد يكون صادقا أو كاذبا، ويتعلّق الأمر بملفوظ مزدوج، بعبارة أخرى نصف تقريري ونصف أدائي - أدائي غير خالص في اصطلاح أوستين[15]. لكن الملفوظ «أعتذر» ذي طبيعة أخرى؛ إذ لا يمكننا أن نقول

أنّه يصف واقعة الاعتذار وهو بذلك قد يكون صادقا أو كاذبا، لأنه ينشئ فعل الاعتذار نفسه. وحتى يكون لدينا وصف صادق أو كاذب يجب - حسب أوستين[16] - أن يتوفر لدينا شيئان هما وضع الأشياء الممثّل والملفوظ الذي يُمثّله، بينما الملفوظ الأدائي ينشئ وضع الأشياء التي يتحدّث عنها ولا ينفصل عنه. وبعبارة أخرى، كان أوستين يعتقد أن التقرير الصادق أو الكاذب لا يُمكن أن يكون انعكاسيا (ينظر مفارقة الكاذب) واحتّج بذلك للامتناع عن أن يسند إلى ملفوظ انعكاسي مثل «أعتذر» وضع التقرير الصادق أو الكاذب الذي يمتلكه الملفوظ «أنا متأسف»[17]، فالانعكاسية في نظر أوستين ضمان للاتقريرية.

إنّ المسألة الرئيسة تكمن في أنّ الملفوظات الأدائية إنجاز لفعل، ومنها تستمّد تسميتها، وهي - بوصفها كذلك - ليست لا صادقة ولا كاذبة، أي أنّ الفعل إمّا ينجز أو لا ينجز ولا يكون صادقا أو كاذبا. ولقد استعاض أوستين عن التقيّيم الذي يستند إلى عبارتي الصدق أو الكذب بتقيّيم يستند إلى عبارات النجاح (أو عبارات الفلاح)، فالملفوظ الأدائي يكون، بوصفه فعلا، ناجحا أو مخفقا، وقد يفلح أو لا يفلح. ويرتبط نجاح الفعل الأدائي بجملة من الشروط هي شروط الفلاح التي عدّدها أوستين[18]، فلا يمكن لأي فرد كان أن ينجز فعلا مؤسّساتيا دون أن تتحقّق الظروف الملائمة لذلك، حتى وإن تلفظ بالعبارة الملائمة بطريقة متواضع عليها لإنجاز الفعل، إذ لا يمكنني تسميتك الآن وفي هذا المكان حتى وإن قلت لك: «سميتك على بركة الله ...»، فكثير من الشروط يجب توفّرها، فضلا عن أنّ الإجراءات الواجب احترامها تتضمن أكثر من مجرّد التلفّظ بالعبارة الملائمة.

4.أفعال الكلام والأفعال المؤسّساتية، والفعل التأثيري

لم يرض أوستين، كما هو معلوم، بالمقابلة بين الأدائي والتقريري، ولقد سبق لي أن بيّنتُ أنّ من الملفوظات، كالملفوظ «أنا آسف»، ما يكون في الآن نفسه أدائيا وتقريريا. وكان انتهاء أوستين إلى أنّ كلّ الملفوظات هي في جانب منها ملفوظات أدائية سببا للعزوف عن المقابلة التي كانت المنطلق لبحوثه الأولى والاجتهاد في بلورة نظريّة عامة للكلام بوصفه فعلا، وبات لكلّ الملفوظات في تلك النظريّة الجديدة، دون استثناء أيّ صنف خاصّ منها، وظيفة تداولية، بما في ذلك الملفوظات التي تكتسي معنى معرفيا ويمكن اللجوء في تقييمها إلى مبدأ الصدق والكذب. ويمكننا أن نورد، ضمن الأسباب التي دعت أوستين إلى التخلّي عن المقابلة بين الأدائي والتقريري من أجل نظرية عامة لأفعال الكلام، الملاحظات الثلاث الآتية:

أولا - إنّ البعد التداولي للملفوظات الأدائية، أي تلك التي توصف بأنّها أفعال ناجحة أو مخفقة، لا يكفي لتميّزها عن الملفوظات التقريرية، فهذه الأخيرة تكتسي هي الأخرى مثل هذا البعد التداولي، فإذا ما قلت «أعطي لأخي ساعتي وأورّثه إيّاها» وأنا لا أملك هذه الساعة، فإنّ الملفوظ هذا مآله الإخفاق. وعلى هذا النحو يكون الملفوظ «إنّ ملك فرنسا أقرع» مآله هو الآخر الإخفاق إذ إنّ الحكم الحالي حكم

جمهوريٌ. وهذا التقرير، شأنه شأن فعل التوريث، عرضة للبطلان لفقدان المرجع، وإنّ التقرير فعل خليق - هو الآخر كما التوريث - بأن يكون ناجحا أو مخفقا.

ثانيا - صحيح أنّ ثمة فرق بين التوريث والتقرير؛ فالتوريث فعل مؤسّساتي غير لساني، وهو بالأحرى فعل قانوني، في حين لا يعدو التقرير أن يكون مجرّد فعل كلامي. لكن الاختلاف هذا، حتى وإن بدا لأوّل وهلة اختلافا مهمّا، إلاّ أنّه سرعان ما يتلاشى إذا ما أخضعناه لفحص دقيق، وإنّ الخلاصة التي ننتهي إليها تتمثّل في القول بعدم وجود اختلاف طبيعي بين الأفعال المؤسّساتية من جهة وأفعال الكلام مثل نصح، وسأل، وحذّر، وشكر، وأقرّ وغيرها. ومن علامات ذلك وجود كثير من الأفعال التي لها، في الآن نفسه، طابع رسمي في إطار مؤسّسة غير لسانية وطابع غير رسمي في الحياة اليومية؛ ففعل الأمر مثلا فعل مؤسّساتي له شروط نجاح معلومة (كوجود صلة تراتبية بين المتكلّم والمتلقّي وغيرها)، وإنّ الملفوظ «آمرك...»، الذي يُمكّن من إنجاز هذا الفعل، فعل أدائي بالمعنى الذي حدّده أوستين. وكذلك إنّ فعلي الوعد والاعتذار فعلان مؤسسّاتيان يمكن إنجازهما وفق بروتوكول معيّن، وإنّ كلا الملفوظين، «أعد» و«أقدم لك اعتذاري» هما فعلان أدائيّان نموذجيّان. بيد إنّ كلّ هذه الأفعال خليقة بأن تجزأ أيضا في المحادثة اليومية بطريقة غير رسمية: وإنّنا - والحال هذه - ضمن مستوى آخر، هو مستوى أفعال الكلام. فإذا ما افترضنا أنّني أوقعت دون قصد قطرات من القهوة على ثيابك، فإنّ الحركات التي سأقوم بها لإصلاح هذا الوضع سيرافقها تبادل كلامي كأن «أعتذر بشدة»، وتطلب منّي انتظارك حتى تنظّف ثيابك، وأعدك بذلك، وغيرها من الملفوظات، وإنّ أفعال الاعتذار والطلب والوعد أفعال تنجز ههنا بطريقة غير رسمية، بوصفها مجرّد أفعال كلامية. ويمكننا على هذا النحو إذن أن نعتذر ونسأل وننصح ونقرّر، ولكن بطريقة رسمية في إطار مؤسّسة رسمية معلومة، أو بطريقة غير رسمية ضمن محادثاتنا اليومية. ولقد كان أوستين عني، في بداية بحوثه، بالعلاقة القائمة بين اللغة والمؤسسات الاجتماعية، منن خلال عنايته بالأفعال المؤسّساتية المنجزة بالكلام، ثم سرعان ما تنبّه إلى أنّ اللغة هي نفسها مؤسّسة واسعة، وأنّ كلّ ملفوظ من كلامنا يُمكّن من إنجاز فعل اجتماعي - واصطلح على تسميته فعلا أدائيا - مماثل، في طبيعته، للأفعال المؤسّساتية التي هو واحد منها.

ثالثا - إنّ نفس الفعل الذي يمكن إنجازه بالتلّفظ بفعل أدائي كثيرا ما يمكن إنجازه أيضا بالتلفّظ بملفوظ «عادي»، ومثال ذلك فعل الأمر الذي يوعز به القائد بالصيغة «أمرك بالتزام الصفّ» يمكن أن يوجبه بصيغة أبسط بالقول: «التزم الصفّ»، وكذلك عوض القول «أعدك بأن أفعل» يمكن الاستجابة لهذا الأمر بالقول «سأفعل». وعلى الرغم من أنّ الأمر والوعد غير مصرّح بهما حينئذ، فإنّه من الواضح أنّ الصيغتين دالتين عليهما، وبما أنّ الملفوظين يمكّنان في هذه الحالة أيضا من تحقيق فعلي الأمر والوعد فهما إذن فعلان أدائيان. وهو الأمر الذي قاد أوستين إلى إعادة تسمية الأفعال الأدائية التي كانت المنطلق لتفكيره أي تلك التي تتّصف بخصّيصة الانعكاسية، «أفعالا أدائية صريحة» وأدرج ضمن طائفة

الأفعال الأدائية (بالمعنى العام) تلك التي تمكّن من إنجاز الأفعال التي تنجزها الأفعال الأدائية الصريحة وتعبّر عنها بصيغة أخرى (الأفعال الأدائية الأوّلية). وإنّ الملفوظ «أنا آسف» - الذي تبيّن لنا آنفا أنّه يمكّن من تحقيق نفس الفعل الذي يحقّقه الفعل الإنجازي «أعتذر» - يعاد تصنيفه، استنادا إلى هذا الاصطلاح الجديد، في خانة الأفعال الأدائية الأوّلية.

ولقد أضاف أوستين، بموجب الملاحظة الثانية، إلى قائمة الأفعال الأدائية (أو بالأحرى إلى قائمة الأفعال الأدائية الصريحة، وفقا للاصطلاح الجديد) الملفوظات من قبيل «أنصحك ب...»، «أقرّر...»، «أحذرك...»، «أؤكّد لك...»، وغيرها، مقتنعا بأنّها كلّها أفعال كلامية لا تختلف طبيعتها عن الأفعال المؤسّساتية التي كانت المنطلق له: إذ ليس من اليسير الاهتداء، في مرحلة من المراحل، إلى خطّ فاصل واضح بين أفعال الكلام والأفعال المؤسّساتية، فهي خليقة بأن تنجز رسميا في إطار مؤسّسة معلومة أو بطريقة غير رسمية بوصفها أفعالا كلامية عادية. ولمّا كان التعبير عن أفعال الكلام كالتقرير، والنصح، والتحذير، والتوكيد، وغيرها بملفوظ انعكاسي يحقّق إنجازها، فإن ذلك يثبت قرابتها مع الأفعال المؤسّساتية التي كانت المنطلق لأوستين، والتي يمكن أن تنجز بالطريقة نفسها («أسمّيك»، «أورّث»، «آمر»، إلخ). ولما كان أوستين، من ناحة أخرى، ميزة الأدائية إلى الملفوظات التي تضطلع بنفس الوظيفة التي تضطلع بها الأفعال الأدائية الصريحة، بات كلّ ملفوظ تقريري ينتمي إلى طائفة الملفوظات الأدائية بالمعنى العام، وإنّ الأفعال التقريرية كالملفوظ «الجوّ جميل» يمكن التعبير عنه بالملفوظ «أقرر بأن الجوّ جميل»، ويُمكّن من إنجاز نفس الفعل. إنّ المقابلة بين الفعل الأدائي والفعل التقريري لم تعد مقابلة صالحة، ولو بسبب المعنى العام الذي بات ينطوي عليه مصطلح «الأدائي».

وبدلا من أن توضع الملفوظات التقريرية في جهة، وتوضع الملفوظات التي تمكّن من إنجاز فعل ما في جهة أخرى، باتت كلّ الملفوظات، بما فيها الملفوظات التقريرية، ملفوظات منجزة لفعل ما. (ولقد أُعمِل نفس التعميم بخصوص الوظيفة الانفعالية، ولم يعد ثمة تميّز بين الملفوظات المعرفية والملفوظات التي تعبّر عن الأحاسيس، بل بات لكلّ ملفوظ قيمة معرفية فضلا عن قيمته التعبيرية[19]. إنّ الملفوظ التقريري يعبّر عمّا يعتقد المتكلّم بصحّته). ومثلما يقول أوستين فإنّ لكلّ ملفوظ قوّة (أو قيمة) إنجازية تنضاف إلى معناه، وإنّ القوة التي ينطوي عليها الملفوظ «ستذهب إلى بيتك» ستكون، بحسب السياق، من باب التنبّؤ أو من باب المصادفة، كما قد تكون من باب الأمر. إنّ قوة الملفوظ تختلف إذن باختلاف الفعل الإنجازي الذي يُمكّن من تحقيقه.

لكن، ما الفعل الإنجازي تحديدا؟ ليس من اليسير الإجابة عن هذا السؤال لأنّنا نكاد لا نعثر في نظرية أوستين على وصف دقيق لهذه المسألة، وليس بين أيدينا سوى المحاضرات التي ألقاها بجامعة هارفارد، والتي جمعت ووضع لها العنوان «كيف تنجز الأشياء بالكلمات»، وهي تقتضي اجتهادا تفسيريا من أجل بلورة نظريّة يُمكن نسبتها لأوستين. ومن ذلك، كلّ ما أسلفت القول حول القرابة التي تنعقد بين

أفعال الكلام والأفعال المؤسّساتية غير اللسانية هو نتاج إعادة تركيب، وإنّ أوستين لا يقول صراحة شيئا من هذا القبيل، إنّما أنسب له هذا الموقف لأنّه الطريقة الأكثر (مثلما يقول الفلاسفة التحليليون) لتفسير أنّ مفهوم الفعل الإنجازي الذي يستعمله يشمل معا الأفعال المؤسساتية وأفعال الكلام. وإنّ ثمة طريقة أخرى، أقلّ، لتفسير ذلك بالقول إنّ أوستين أشكل عليه الأمر فمزج - دون أن ينتبه إلى ذلك - بين أشياء لا علاقة لها بهذا الأمر. وإنّ الحلّ الذي يمكن أن نلجأ إليه يرتبط بما نعتقد فيه: هل من الممكن تبرير المقارنة بين الأفعال المؤسّساتية وأفعال الكلام؟ إذا كان هذا التفسير ممكنا، على النحو الذي أرى، فإنّه من الطبيعي القول إنّ أوستين حاول القيام بهذه المقارنة، وإلاّ رحنا، في حالة ما إذا وجدنا هذه المقارنة غير مبررة، نتّهم أوستين بالخلط (دون قصد) بين النمطين.

إنّ أوستين لم يعنى، في كتابه «كيف تنجز الأشياء بالكلمات»، بتحديد دلالة مفهوم الفعل الإنجازي، وإنّ ما أورده عنه في هذا الكتاب شيء قليل: فقد اكتفى بالمقابلة بين فعل القول والفعل الإنجازي من جهة وبين هذا الأخير والفعل التأثيري من جهة أخرى. وإنّني حينما أتلفّظ بالملفوظ «الآن، ستعود إلى البيت»، أقوم بإنجاز فعل قول بالقول إنّك ستعود إلى البيت، وليس هذا الفعل من الأفعال التي عني بها أوستين. ويمكننا، استنادا إلى هذا القول، استخلاص جملة من الأفعال الإنجازية المختلفة: إذ إنّ القيمة التي ينطوي عليها الملفوظ قد تكون من قبيل الأمر، أو التقرير، أو المصادفة، أو الإذن، أو غيرها من الأفعال التي يظهر منها أنّ الفعل الإنجازي لا يتخلّص في مجرّد القول، لكنّ الفعل هذا ليس فعلا منجزا من طرق القول، لأنّ هذا الفعل ينتمي إلى النمط الذي اصطلح أوستين على تسميته بالفعل التأثيري. وإنّ القول «الآن، ستعود إلى البيت»، قولُ قد يراد به دعوتك إلى الاستراحة، أو إقناعك بالعودة، أو إثارة غضبك. وقد يراد به أيضا زجرك، أو اختبار أنفتك واستدراجك للمكوث. وإنّ تلفظّي بهذا القول قد يكون له آثارا مختلفة، منها ما كنت أتوقّع حدوثه وسعيت إليه. إنّ الفعل الذي يمكّن من إحداث هذه الآثار من طريقة التلفّظ (أي الفعل الذي أريد إراحتك به، أو إقناعك، أو استفزازك، أو تسريح أو استدراجك للمكوث، كلّ ذلك من طريق الكلام) هو ما اصطلح أوسين على تسميته بالفعل التأثيري، ولا علاقة له - كما يقول - بالفعل الإنجازي. إنّ الفعل الإنجازي لا يتّصل بالآثار التي تنجم عن التلفّظ أو بتبعاته، بل إنّ الفعل الإنجازي الناشئ عن تلفّظ ما لا يتعلّق - في تصوّره - بنتائجه التي تنجم عنه، بل يتعلّق بمجموعة من المواضعات التي تحدّد - سلفا إن جاز التعبير - أنّ قول شيء ما (ضمن سياق معلوم) يؤول إلى تحقيق فعل إنجازي معلوم.

إنّ الأطروحة المتعلّقة بالطبيعة المتواضع عليها للأفعال الإنجازية هي الشيء الوحيد الذي يمكن نسبته - عن يقين - لأوستين، إذ ما ينفكّ يعاود صياغتها مرارا والإلحاح عليها، لكنّها أطروحة لا يمكن القبول بها، وإنّني أودّ، في الختام، عرض النقود التي وجّهت لها من قبل فلاسفة اللغة الذين حاولوا تخصيص مفهوم الفعل الإنجازي بمضمون محدّد.

5.فلسفة اللغة ومفهوم الفعل الإنجازي

تبدو أطروحة أوستين القائمة على المواضعة أطروحة مبرّرة إذا ما تعلّقت بالأفعال المؤسّساتية، إذ إنّ ثمة، في كثير من الحالات، مواضعات يصبح بموجبها التلفّظ بعبارات من قبيل «أعارض» إنجازا لهذا الفعل، أمّا إذا تعلّق الأمر بأفعال الكلام العادية فإنّنا لا نتبيّن المواضعات التي يرتبط بموجبها قولٌ معلوم بقيمة إنجازية معلومة. إنّ ما يجعل من ملفوظ ما تحذيرا مثلا ليس وجود مواضعة يصبح بموجبها التلفّظ بعبارة ما، في ظروف ما، تحقيقا لهذا التحذير، إذ إنّ التحذير مفاده إعلام شخص ما بخطر محتمل حتى يكون في مقدوره تفاديه، بل إنّ المعنى الذي ينطوي عليه هذا الملفوظ والسياق الذي تلفّظ به فيه ومقاصد المتكلّم هي التي تجعل من هذا الملفوظ تحذيرا وليست المواضعات هي التي تجعل منه ذلك[20]. إنّ سمة المواضعة التي كثيرا ما أكّد عليها أوستين تكاد تكون سمة وثيقة الصلة بالأفعال المؤسّساتية، وهي جزء منها، ولا يمكن تعميمها على سائر أفعال الكلام، مهما كانت الصفات التي يشتركان فيها.

وليس الأمر يختلف عن الأفعال الأدائية الصريحة، إذ ليس من الواضح أن تكون هذه الأفعال (باستثناء الأفعال المؤسّساتية) من قبيل العبارات المتواضع عليها، كالتلفّظ مثلا ب «آمين»[21]. بيد إنّ أطروحة أوستين للصياغة الأدائية، المستلهمة من نظرية دافيد هيوم حول الوعد، تُمكّن من الإجابة عن السؤال الآتي: ما الذي يجيز إنجاز فعل، كفعل الوعد مثلا، بمجرّد القول إنّنا ننجزه (أي بالتلفّظ بالملفوظ «أعد»)؟ وإن الإجابة عنه تكون بالقول إنّ ثمة مواضعة تقضي بأنّ التلفّظ بهذا الملفوظ «أعد» إنجاز لفعل الوعد. لكن أطروحة المواضعة سرعان ما راح ينأى عنها بعض تيّارات فلسفة اللغة، على إثر بحوث غرايس حول التواصل الإنساني[22]، وإعمال تمييز أكثر دقّة بين الأفعال التواصلية (أي أفعال الكلام) والأفعال المؤسّساتية المستندة إلى المواضعات[23]. وإنّ إحدى خصوصيات الأفعال التواصلية، من هذا المنظور، أنّه يكفي من أجل إنجاز هذه الأفعال إبراز القصد إلى ذلك سواء بالحركة أو بالملفوظ الذي يبرز هذا القصد. وينجم عن ذلك القول إنّ التلفّظ بهذه الأفعال كاف من أجل إنجازها، وليس ذلك بحاصل للأفعال المؤسّساتية، فهذه الأخيرة تقتضي، فضلا عن ذلك، توفّر شروط الفلاح، واحترام عدد من المواضعات لاسيما ما تعلّق منها بالأقوال الواجب التلفّظ بها.

لقد راح عدد غير قليل من الباحثين الذين جاءوا بعد أوستن ينأون عن منحاه المستند إلى المواضعة، وعابوا عليه ما نسب إلى أفعال الكلام من خصائص الأفعال المؤسّساتية، بدءا بخصيصة المواضعة[24]. إنّ ثمة شبه مفارقة تاريخية في نظرية أفعال الكلام: إنّ أوستين لم يعنى، على الأقل استنادا إلى القراءة التي اقترحت، بأفعال الكلام إلاّ لأنّها بدت له شبيهة بالأفعال المؤسّساتية التي تشكّل نواة

نظريته للأفعال الأدائية، بيد إنّ عددا من الباحثين التي ورثوا عنه نظرية أفعال الكلام، وأسهموا فيما هي عليه الآن، رفضوا فضلا عن مقاربته القائمة على المواضعة، تشبيه أفعال الكلام بالأفعال المؤسّساتية. وإنّني أرى مثلما رأى أوستن استنادا إلى التفسير الذي اقترحت لأفكاره، عدم جواز المقابلة - بصفة جذرية - بين الأفعال المؤسّساتية كالتسمية، والأمر، والوعد وسائر الأفعال المقنّنة بقواعد المجتمع، وبين أفعال الكلام كالنصح، والتحذير، والتقرير، وسائر أفعال الكلام الأخرى، فهذه الأخيرة شبيهة بالأفعال المؤسّساتية ويمكن إنجازها بصفة رسمية في إطار مؤسّسة معلومة أو بروتوكول خاصّ. لكنّني أرى من ناحية أخرى أنّ النقود التي وجّهت لأوستين نقود ملائمة عندما تلحّ في القول إنّ الأفعال التواصلية ليست بالضرورة أفعالا متواضع عليها، وإنّ إنجاز مثل هذه الأفعال مفاده الأوّل التعبير علنا عن قصد مخصوص.

ولئن بدا موقفي فيه شيء من التناقض، فذلك لأنّني أرفض وأقبل، في الآن ذاته، بالتفريق بين نمطي الأفعال المؤسّساتية وأفعال الكلام. وليس - في حقيقة الأمر - في هذا الموقف من تناقض، لأنّ مفهومي الكلام والفعل التواصلي مفهومين فيهما شيء من اللبس، إذ إنّ المفهومين يحيلان إلى أفعال من قبيل التقرير، والنصح، والتحذير، وغيرها من الأفعال التي لا يمكن، لا أنا ولا أوستين، المقابلة - مقابلة جذرية - بينها وبين الأفعال المؤسّساتية، أي بينها وبين مظهر بسيط من الأفعال الإنجازية، سواء تعلّق الأمر بأفعال الكلام بمعناها الأوّل أو بالأفعال المؤسّساتية. وبغية التبسيط وتفسير ذلك اللبس سأستعمل مصطلح «فعل الكلام» بالمعنى الأوّل ومصطلح «الفعل التواصلي» بالمعنى الثاني.

وفي اعتقادي، إنّ إنجاز فعل تواصل يتمثل، ويتمثل فقط، في التعبير عن قصد من نمط معلوم، لكنّه قد يكون مشروعا، أو غير مشروع، التعبير عن قصد ما، وإنّ الفعل التواصلي لن يكون مشروعا، أو مقبولا اجتماعيا، إلاّ إذا توفّرت شروط النجاح الضرورية. وإنّ هذا التميّز بين الفعل التواصلي بمعناه الخاصّ والفعل المقبول اجتماعيا يصلح - على حدّ سواء - للأفعال المؤسّساتية وأفعال الكلام كالتقرير أو النصح. إنّ رئيس الجلسة الذي يفتتح النقاش ينجز فعلا مؤسّساتيا لا يمكن أن ينجزه إن لم يكن، بوصفه رئيسا للجلسة، مقلّدا بدور اجتماعي، لكن ذلك الفعل المؤسّساتي الذي يرتبط بشروط نجاح معلومة، ينضوي ضمنه فعلا تواصلي لا يرتبط بمثل تلك الشروط. إنّ افتتاح المناقشات أو الجلسة يقتضي من الرئيس الإعلان عنه، لكنّ هذا الفعل، أي فعل الإعلان عن افتتاح الجلسة، من الممكن أن يقوم به أي شخص كان، ولو لم يكن رئيسا للجلسة ولم تتوفّر الشروط الضرورية لنجاح فعل الإعلان. وسواء كان ذلك الشخص إطفائيا أو رئيسا، فإنّه يكفيه من أجل الإعلان عن افتتاح الجلسة التعبيرُ عن القصد المراد. وسواء كان هذا القصد مشروعا أو غير مشروعا فإنّ ذلك مسألة أخرى، ترتبط بشروط النجاح التي تكفل لهذا الفعل القبول اجتماعيا. وكذلك يفعل المتكلّم المنجز لفعل كلامٍ ما، فيعبّر عن قصد - متمثّل في تبليغ معلومة -، وهذا القصد، كما القصد في افتتاح الجلسة بمجرّد التلفّظ به، لن

يكون مشروعا إلاّ ضمن سياق معلوم. وكما هو الشأن بالنسبة للإطفائي الذي ليس في مقدوره افتتاح الجلسة، ليس في مقدوري - مثلما أشار إليه أوستين - أن أقرّر شيئا مشروعا حول مسألة ما، ما دمت لا أعلم شيئا عنها. بيد أنّ التقرير الذي لا يُجاز لي القيام به في مثل هذه الظروف هو تقرير بوصفه فعلا مقبل اجتماعيا، أي التقرير المشروع وليس التقرير بوصفه مجرّد فعل تواصلي خليق بأن ينجز من قبل كلّ فرد إذ يكفيه ذلك التعبير عن قصد بالتلفظ به.

وإنّني أؤوّل، من هذا المنظور، قول أوستين إنّ لأفعال الكلام بعدا اجتماعيا ومؤسّساتيا، وهو البعد الذي لا يُمكنني، بموجبه، إنجاز أي فعل في أي سياق، وإنّ أوستين، في حقيقة الأمر، يقول بالضبط ما يعتقد بيير بورديو أنّه لم يقله[25]. إنّ أفعال الكلام شبيهة إذن بالأفعال المؤسّساتية، فهي أيضا تخضع للقبول اجتماعيا. لكنّنا لو وضعنا القبول الاجتماعي جانبا، لتبيّن لنا أنّ أفعال الكلام والأفعال المؤسّساتية (أو عددا منها على الأقل) يشتمل كلاهما على فعل تواصلي لا يرتبط تحقّقه بأيّ شرط من شروط النجاح، أو بأيّ مواضعة من المواضعات. وإنّ المواضعات هذه لا أثر لها إلاّ على مستوى الفعل المقبول اجتماعيا.

قائمة المراجع:

- Amselk P. (dir.), *Théorie des actes de langage, éthique et droit*, Paris, P. U. F., 1986.
- Austin J. L., « Truth », *Proceeding of the Aristotelian Society*, suppl. vol. 24, 1950 ; tr. fr. dans J. L. Austin, *Ecrits philosophiques*, Paris, Seuil, 1994.
- Austin J. L., *How to Do Things with Words*, Clarendon Press, 2e ed., 1975 ; tr. fr. *Quand dire, c'est faire*, par G. Lane, Paris, Seuil, 1970.
- Austin J. L., *Philosophical Papers*, Oxford, Oxford University Press, 2e ed., 1970.
- Ayer A. J., *Language, Truth and Logic*, London, Gollancz, 1936.
- Bach K. & Harnish R. M., *Linguistic Communication ans Speech Acts*, MIT Press, 1979.
- Bar-Hillel Y., « Indexical Expressions », *Mind*, vol. 63, 1954.
- Bourdieu P., *Ce que parler veut dire*, Paris, Payot, 1982
- Bühler K., *Sprachtheorie*, Fischer, 1933,
- Dummett M., *Frege : Philosophy of language*, London, Duckworth, 1971
- Gardiner A., *Langage et acte de langage. Aux sources de la pragmatique*, tr. C. Douay, Lille, P. U. L., 1989.
- Gardiner A., *The Theory of Speech and Language*, Oxford, Clarendon Press, 1932.
- Grice P., « Meaning », *Philosophical Review*, vol. 66, 1957.
- Katz J. J., *La philosophie du langage*, Paris, Payot, 1971.
- Mace A., « Representation and Rxpression », *Analysis*, vol. 1, 1934.
- Ogden C. K. & Richards I. A., *The Meaning of Meaning*, London, Routledge & Kegan Paul, 10e ed., 1949.
- Récanati F., « La communication linguistique : du sociologique au cognitif », in L. Sfez (dir.), *Encyclopédie de la communication*, Paris, P. U. F.
- Récanati F., « La langue universelle et son 'inconsistance' », *Critique*, n° 387-388, 1979, pp. 778-789.
- Récanati F., « On Defining Communicative Intentions », *Mind and Language*, vol. 1, n° 3, 1986.

- Récanati F., « Pour la philosophie analytique », *Critique*, n° 444, 1984, pp. 362-383.
- Récanati F., *La Transparence et l'Enonciation*, Paris, Seuil, 1979.
- Récanati F., *Les énoncés performatifs*, Paris, Minuit, 1981.
- Searle J. R., *Speech Acts*, Cambridge University Press, 1969 ; tr. fr. Les actes de langage, Paris, Hermann, 1972.
- Sperber D. & Wilson D., *La pertinence : Communication et cognition*, Paris, Minuit, 1989.
- Strawson P. F., « Intention and Convention in Speech acts », *Philosophical Review*, vol. 73, 1964 ; tr. fr. dans Etudes de logique et de linguistique, Paris, Seuil, 1977.
- Strawson P. F., « On Referring », *Mind*, vol. 59, 1950 ; tr. fr. dans P. F. Strawson, *Eudes de logique et de linguistique*, Paris, Seuil, 1977.
- Urmson J. O., « Performative Utterances », *Midwest Studies in Philosophy*, vol. 2, 1977.
- Warnock G. J., « Some Types of Performative Utterances », in I. Berlin et al., *Essays on J. L. Austin*, Clarendon Press, 1973.
- Whitehead A. N. &, Russell B., *Principia Mathematica*, Cambridge, Cambridge University Press, 1927.

الهوامش:

[1] - M. Dummett, *Frege : Philosophy of language*, London, Duckworth, 1971, pp. 666 sq.

[2]- لقد سبق لي أن تناولت هذه المسألة ضمن مقالي «من أجل الفلسفة التحليلية»، الصادر عام 1984، ينظر:

- F. Récanati, « Pour la philosophie analytique », *Critique*, n° 444, 1984, pp. 362-383.

[3]- أعيد في هذا البحث نشر مضمون مداخلتي «فكر أوستين وأصالته مقارنة بالفلسفة التحليلية السابقة» التي شاركت بها في الملتقى الذي نظّمه مركز فلسفة القانون بجامعة باريس 2، خلال شهر يناير من عام 1985، ويُمكن الاطلاع على النصّ الأصلي للمداخلة ضمن كتاب:

- P. Amselk (dir.), *Théorie des actes de langage, éthique et droit*, Paris, P. U. F., 1986.

[4]- ينظر مقالي:

- F. Récanati, « La langue universelle et son 'inconsistance' », *Critique*, n° 387-388, 1979, pp. 778-789.

[5]- إنّ التداوليات هي المادة اللسانية الفرعية التي تعنى بدراسة استعمال اللغة أثناء التواصل. ينظر مقالي:

- F. Récanati, « La communication linguistique : du sociologique au cognitif », in L. Sfez (dir.), *Encyclopédie de la communication*, Paris, P. U. F.

[6]- إنّ العبارات الإشارية هي عبارات من قبيل «أنا»، «أنت»، «هذا»، «الآن» وغيرها، وتختلف إحالتها باختلاف السياق. ينظر حول هذا الشأن، الفصل الثامن من كتابي:

- F. Récanati, *La Transparence et l'Enonciation*, Paris, Seuil, 1979.

[7]- يمكن الاطلاع على التمييز بين الجملة والملفوظ في:

- P. F. Strawson, « On Referring », *Mind*, vol. 59, 1950 (trad. Fr. dans P. F. Strawson, *Eudes de logique et de linguistique*, Paris, Seuil, 1977), et dans J. L. Austin, « Truth », *Proceeding of the Aristotelian Society*, suppl. vol. 24, 1950 (trad. Fr. dans J. L. Austin, *Ecrits philosophiques*, Paris, Seuil,). Voire aussi Y. Bar-Hillel, « Indexical Expressions », *Mind*, vol. 63, 1954.

[8] - ينظر:

- K. Bühler, *Sprachtheorie*, Fischer, 1933,

- A. Gardiner, *The Theory of Speech and Language*, Clarendon Press, 1932.

أشير في هذا الشأن إلى الترجمة الفرنسية لكتاب ألان غاردينار المهم الذي مهد لأوستين:

- A. Gardiner, *Langage et acte de langage. Aux sources de la pragmatique*, tr. C. Douay, Lille, P. U. L., 1989.

[9] - J. J. Katz, *La philosophie du langage*, Paris, Payot, 1971, p. 43.

[10] - ينظر بخصوص النمط والتوارد:

- F. Récanati, *La transparence et l'Enonciation,* chap. iv.

[11] - C. K. Ogden & I. A. Richards, *The Meaning of Meaning*, Routledge & Kegan Paul, 10e ed., 1949, pp. 149-150.

[12] - Idem, p. 125.

[13] - دافع آير عن تصوّر آخر للنظرية العاطفية في علم الأخلاق ضمن الفصل السادس من كتابه الشهير:

- A. J. Ayer, *Language, Truth and Logic*, Gollancz, 1936.

[14] - J. R. Searle, *Speech Acts*, Cambridge University Press, 1969, pp. 50-53, tr. fr. Les actes de langage, Paris, Hermann, 1972, pp. 91-94.

[15] - J. L. Austin, *How to Do Things with Words*, Clarendon Press, 2e ed., 1975, p. 79 (*Quand dire, c'est faire*, p. 97 sq.)

[16] - J. L. Austin, *Philosophical Papers*, Oxford University Press, 2e ed., 1970.

[17] - يجب علينا لو أردنا الحديث - بشأن الأفعال الأدائية - عن مسألة «الحقيقة»، في التصوّر الأوستيني، اللجوء إلى مفهوم خاصّ (غير تقريري) للحقيقة، من مثل مفهوم «الحقيقة التأسيسية» الذي صاغه إيتيان سوريو في دائرة علم الجمال.

[18] - J. L. Austin, *How to Do Things with Words*, pp. 13-45 (*Quand dire, c'est faire*, pp. 48-73.)

[19]- ينظر:

- A. Mace, « Representation and Expression », *Analysis*, vol. 1, 1934.

[20]- ينظر:

- P. F. Strawson, « Intention and Convention in Speech acts », *Philosophical Review*, vol. 73, 1964 ; tr. fr. dans Etudes de logique et de linguistique, Paris, Seuil, 1977.

[21]- ينظر:

- F. Récanati, *Les énoncés performatifs*, Paris, Minuit, 1981, § 24 et passim.

[22]- كان لمقال بول غرايس أثرا عميقا في عدد من البحوث:

- P. Grice, « Meaning », *Philosophical Review*, vol. 66, 1957.

ينظر الفصل الأوّل من كتاب سبربر وويلسون ومقالي:

- D. Sperber & D. Wilson, *La pertinence : Communication et cognition*, Paris, Minuit, 1989.

- F. Récanati, « On Defining Communicative Intentions », *Mind and Language*, vol. 1, n° 3, 1986.

[23]- ينظر بشأن هذا التميّز، على وجه الخصوص:

- K. Bach & R. M. Harnish, *Linguistic Communication ans Speech Acts*, MIT Press, 1979.

[24]- ينظر، فضلا عن مقال ستراوسن المشار إليه آنفا، مقالي تلميذي أوستين وارنوك وأورمسون:

- G. J. Warnock, « Some Types of Performative Utterances », in I. Berlin et al., *Essays on J. L. Austin*, Clarendon Press, 1973.

- J. O. Urmson, « Performative Utterances », *Midwest Studies in Philosophy*, vol. 2, 1977.

[25] - P. Bourdieu, *Ce que parler veut dire*, Paris, Payot, 1982, p. 105 sq.